دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مصادر المعري في القضايا اللغوية أو النحوية من خلال كتابه عبث الوليد
المصدر:	المجلة العلمية لكلية التربية
الناشر:	جامعة الوادي الجديد - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	النفيعي، عبير عبدالله عايض
المجلد/العدد:	ع8
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	206 - 241
رقم MD:	1160023
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	نقد الكتب، كتاب عبث الوليد، أبو العلاء المعري، أحمد بن عبدالله بن سليمان، ت. 449 هـ.، النحو العربي، علم الصرف
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1160023

© 2022 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

كلية التربية بالوادي الجديد
المجلة العلمية

مصادر المعري في القضايا اللغوية أو النحوية من خلال كتابه : عبث الوليد

إعداد
عبير عبد الله عايض النفيعي
محاضر بقسم اللغة والنحو الصرف
كلية اللغة العربية . جامعة أم القرى

مصادر المعري في القضايا اللغوية أو النحوية من خلال كتابه: عبث الوليد

إعداد
عبير عبد الله عايض النفيعي
محاضر
بقسم اللغة والنحو الصرف
كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد

الله الأمين، وعلى آله وصحابته ومن اهتدى بهديه وسار على سنته إلى يوم الدين. وبعد:

فإن أعظم المصادر في معرفة اللغة - بعد كتاب الله تعالى، وسنة نبيه محمد ﷺ - شعرُ العرب ونثرُها؛ "إذ كان الشعر ديوانَ العرب خاصة والمنظومَ من كلامها، والمقيِّدَ لأيامها، والشاهد على أحكامها، حتى لقد بلغ من كَلَف العرب به وتَفضيلها له أن عمدت إلى سبع قصائد تَخيَّرتها من الشعر القديم، فكتبتها بماء الذهب في القبَاطيّ المدرجة، وعَلَّقتها بين أستار الكعبة"(١).

(1) العقد الفريد (٥/٢٦٩).

ومما يزيد في بهاء الشعر وجماله، أن يكون خالياً من **اللحن**، فقد يكون الشعر ساقطاً مرذولاً؛ إذا ما شابه اللحن المقيت، وما ذلك إلا لأن اللحن قد دخله، قال عبد الملك بن مروان: اللحنُ في الكلام أقبح من التَّفتيق في الثوب والجُدَريّ في الوجه... وقال: الإعراب جمالٌ للوَضِيع، واللحن هُجْنة على الشَّرِيف. وقال: تَعلَّموا النحوَ كما تتعلّمون السُّنن والفرائض. ومما يُعْهد به إلى الشاعر والكاتب أن يكون "مُتوسِّطاً في، علم النَّحو والغَريب"(٢).

وهكذا ينبغي أن تكون العلاقة بين الشعر والنحو علاقة تكاملية لا تصادمية، ولهذا وجدنا علاقة بوجه ما بين الشعراء والنحاة، فالشعراء يرون أنفسهم أمراء الكلام، والنحاة يوجبون عليهم الالتزام بقواعدهم الضابطة لسلامة النص واستقامته، وقد مضى كلّ في طريقه، وما دار بين الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي شاهد من شواهد هذا، وهو لا يخفى على طلاب العربية.

وقد كان ذلك منهجاً لقوم من النقاد، إما في النحو أو في المعاني، فقد اتجه قوم إلى المحافظة على ما ورد من الكلام، ورفضوا الخروج عنه لا لشيء إلا لأن العرب لم تنطق به، ولو نطقت لكان جائزاً، حتى إن أحد نقدة الأدب قال: "وليس لمتأخر الشعراء أن يخرج عن مذهب المتقدمين في هذه الأقسام، فيقف على منزلٍ عامر، أو يبكي عند مشيد البنيان؛ لأن المتقدمين وقفوا على المنزل الداثر، والرسم العافي، أو يرحل على حمارٍ أو بغلٍ ويصفهما؛ لأن المتقدمين رحلوا على الناقة والبعير، أو يَرِد على المياه العذاب الجواري؛ لأن المتقدمين وردوا على الأواجن الطوامي. أو يقطع إلى الممدوح منابت النرجس والآس والورد؛ لأن المتقدمين جروا على قطع

(2) العقد الفريد (٤/١٧٥).

منابت الشيح والحنو والعرارة... وليس له أن يقيس على اشتقاقهم، فيطلق ما لم يطلقوا"(٣)، "فما كان من الكلام منظوماً وليس على تلك الأساليب فلا يكون شعراً في نظر هؤلاء القوم، وبهذا الاعتبار كان الكثير ممن لقيناه من شيوخنا في هذه الصناعة الأدبية يرون أن نظم المتنبي والمعري ليس من الشعر في شيء؛ لأنهما لم يجريا على أساليب العرب"(٤).

فالأمر إذن ليس هيناً، والخلاف بين النحويين والشعراء خلاف حقيقي، فهل من سبيل للوساطة بينهم ؟ وهل حُكْم الشعراء في مسائل اللغة كحكم النحويين؟ يأخذون بقواعدهم أو يطّرحونها ثم لا يبالون أي شيء يكون، أو هل يتوسطون فيأخذون ويرفضون، ويزيدون ما يزيدون ؟

وإن في تراثنا العربي ما يُمَكِّننا من أن نقترب أكثر للنظر فيه، وإدراك كيف يكون حكم الشعراء على الشعراء فيما اختلف عليه الشعراء والنحاة، وذلك من خلال ما يسمى بـ"الشعراء النحاة"، أو "نحاة الشعراء"، ومن هؤلاء: أبو العلاء المعري، فقد ألف في النحو واللغة، وعالج مسائلهلما بطريقة الأدباء، ومن هنا فإن اعتماد أبي العلاء كَحَكَم بين النحاة والشعراء قد يكون مفيداً في معرفة حقيقة موقف النحويين من الشعراء، وفي معرفة طرق الشعراء لتناول أخطاء الشعراء، ومدى علمهم بالنحو والقواعد.

فقد جمع أبو العلاء المقومات الكافية لتجعل حكمه معتبراً ينبغي أن يرضى به الشعراء، وهو واحد منهم، بل من أمرائهم، كما ينبغي أن يرضى به النحاة؛ لأنه محسوب عليهم معدود في جملتهم، وكيف لا يُرْضَى بحكم أبي العلاء شيخ المعرة، وهو شاعر، وعروضي، وكاتب، وعالم باللغة، والنحو، وقارئ للقرآن بالروايات، وسمع الحديث وله فيه مسند؟

---

(3) الشعر و الشعراء (٢١).

(4) تاريخ ابن خلدون (٥٧٣/١).

وهاأنذا في هذه الدراسة أضع قراءة لمصادر أبي العلاء المعري، من خلال أحد شرحه لديوان البحتري، الذي سماه: "عبث الوليد"، عشت معه وقتًا طويلاً، أقلّب صفحاته، وأتأمل سطوره وقضاياه، فوجدت المعري فيه صاحب فكر نحوي معين، وعبارة سديدة، ينظم عرضه، ويقدم لفكرته، ويدافع أو يعترض عما يصوغه البحتري من تركيب، ويعرض مسائل الخلاف بصورة منظمة، وبطريقة منطقية، يرجح منها ما يراه راجحًا، ويرد المخالف بالحجج الدامغة، ووجدته يقف من الآراء موقف العالم البصير، فيقابلها بكل شفافية، يردّها إذا كانت ضعيفة، ويقوّيها وينصفها إذا كانت كذلك، وهو في كل ذلك يحاول أن يعتمد على الأصول النحوية من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال وغيرها، كما وجدته يرد على كبار النحويين ويناقشهم في آرائهم، مثل سيبويه وغيره، لهذا وغيره أردت أن أعقد دراسة متأنية عن مصادر الرجل، ومنابع علمه الغزير، لعل هذا أن يضيف قيمة إلى هامة الرجل العالية، وأن يُصور ما كان عليه الأوائل من تفانٍ وإخلاص في خدمة العلم، حتى وإن كان هؤلاء من العميان الذين لا يقرأون بأعينهم، بل كل علمهم عن طريق أذنهم فقط. ورهين المحبسين هو من أولئك الذين ضربوا لنا المثل الأعلى في بلوغ غاية العلم رغم ما ألم به من ظروف قاسية.

إن الجانب النحوي واللغوي عند المعري مما نبه إليه كثير من السابقين، فقد جاء في رسالة ابن القارح إلى أبي العلاء وهو يكبره ويمدحه: "الشيخ أعلم بالنحو من سيبويه، وباللغة والعروض من الخليل"(٥)، وإلى مثل هذا ذهب السمعاني، فقال في وصفه: "البحر الذي لا ساحل له في اللغة"(٦)، وقال ياقوت: "كان عالماً باللغة، حاذقاً بالنحو"(٧)، كما قال فيه الخطيب البغدادي:

(5) رسالة ابن القارح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (ص ٢٦).

(6) الأنساب، للسمعاني (ص ٥٣٦).

(7) معجم الأدباء، لياقوت الحموي (١٠٨/٣).

"وكان عالماً باللغة حافظاً لها"[8]، وترجم له ابن خلكان، فوصفه باللغوي الشاعر، كما أن مما تجدر الإشارة إليه أن أبا العلاء المعري هو واحد من بين النحويين واللغويين الذين نجدهم في كتب "طبقات النحاة، ومنها: كتاب الأنباري "نزهة الألباء"، وإنباه الرواة" للقفطي[9].

فالمعري كانت له حياته الخاصة التي فرض فيها على نفسه عزلة عن الناس، وجعله ينظر إلى الأمور بطريقة مغايرة لما عُهد عند الناس، وكان لهذا أثره في شعره، وأثره في دراساته وآرائه، فأردت أن أقف عند مصادر الرجل ومكوناته الثقافية.

ولست فيما أقدم من عمل مدعية الكمال فيه، وإنما هي محاولة مجتهد، وسعي عاجز، ونظرة بعين واحدة، ربما تخطئ وربما تصيب، وحسبي فيها أنني اجتهدت راغبة في الحق والصواب، والله تعالى أسأل أن يسدد الرمي، ويحقق القصد، ويجمعنا على كلمة سواء، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه سبحانه، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصادر المعري في القضايا اللغوية

إنّ الباحث في لغة المعري يكاد يقطع بتمثله للتراث اللغوي للعربية، وتصوره في ذهنه بصورته الصحيحة الواضحة، فقد فقه القرآن الكريم قراءةً وتفسيراً، وخبر الحديث الشريف لغةً ودرايةً، ووعى كلام العرب حفظاً واستيعاباً. فلا عجب بعد ذلك أن كان كثير الاحتجاج لكلامه شديد التعلق بلباب العربية وأصولها. وقد كان له في جهود سابقيه من اللغويين عون على التضلع باللغة والوقوف على جمهورها. ذلك أن حركة التأليف في اللغة كانت قد قطعت حتى عصره مراحل مهمة من التقدم العلمي، واكتسبت المؤلفات اللغوية ميزة التنظيم والترتيب والشمول، إذ ذلّلت المعجمات مشاق الاطلاع على اللغة في الرسائل

(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٤/٢٤٠).

(9) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (٢٥٧)، وإنباه الرواة للقفطي (١/٤٦).

الصغيرة المتعددة والكتب الكثيرة المختلفة، وسهّل حسن التبويب والترتيب أمر التفتيش عن دقائق الأمور وخفيات المسائل(١٠).

لقد أتيح للمعري أن يطلع على جملة كبيرة من المؤلفات اللغوية وأن يفيد منها، غير أن بعض الكتب امتازت من غيرها بما أولاها من عنايته حتى أمكن اعتدادها من المصادر الأساسية للغته، هكذا ذكر بعض الباحثين، وأشار إلى مجموعة من الكتب التي يمكن أن تكون مصادر للمعري في شروحه اللغوية، ومن هذه الكتب: مصادره في اللغة: كتاب العين للخليل بن أحمد، وكتاب جَمْهَرَة اللغة لابن دُرَيْد، وكتب ابن السكّيت: كتاب إصلاح المنطق، وكتاب الأضداد، وكتاب الألفاظ، وكتاب جامع النطق للزجّاج، وكتب غريب الحديث: كتاب غريب الحديث لأبي عُبَيْد، وغريب الحديث لابن قتيبة، وكتب نوادر اللغة: نوادر أبي زيد، ومصادره في النحو والصرف: كتاب سيبويه، وكتاب الجُمَل للزجّاجي، وكتاب حدّ الإعراب للمُفَجَّع(١١)، وكتب أبي علي الفارسي، وكتب ابن السرّاج، ومصادره في العروض: وعروض الخليل، وكتابا الأخفش في العروض والقوافي، كتاب القوافي للجَرْمي(١٢).

---

(١٠) مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها (٧٣).

(١١) المفجّع هو: أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله، كاتب بصري، لقي ثعلباً وأخذ عنه، وكان شاعراً شيعياً، وله كتب منها: كتاب الترجمان في معاني الشعر الذي يحتوي على كتاب حدّ الإعراب المذكور هنا. (الفهرست ١٢٣/١).

(١٢) مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها (٧٣- ١٢٥).

ثم عقب الباحث على هذا بقوله: "مما لا ريب فيه أنّ الكتب السابقة ليست المصادر الوحيدة لعروض أبي العلاء، فثمّة مصادر غيرها يمكن تحديدها من كلامه، وتبقى طائفة من المصادر لا سبيل إلى معرفتها، لأن أبا العلاء لم يترك إشارةً تَهْدي إليها فيما وُجد من آثاره. ولكن من يصاحب آثاره يتملكه اعتقاد بأنّ مصادر عروضه يجب أن تكون من التنوع والكثرة بحيث تتناسب وسعة اطلاعه في هذا الميدان. ومن الكتب التي اطلع عليها ولها علاقة بطرف من العروض، كتاب (الغريب المصَنَّف) لأبي عُبَيْد القاسم بن سلاّم. فقد أثبت المعري في مقدمة اللزوميّات أن أبا عُبَيْد قد ذكر في كتابه (الغريب المصَنَّف) باباً للقوافي: "وقد ذَكَرَ أبو عبيد القاسم بن سلاّم في (المصَنَّف) باباً للقوافي، وأسند بعض ألقابها عن الشيوخ، فهذا يدل أنّه كان يعتقد أنها مأخوذة عن العرب، كما تُؤخذ اللغة عنهم"(١٣).

هكذا كانت دراسة الباحث عن المعري في سائر كتبه، أما ما تراه الباحثة هنا من خلال شرح المعري لشعر البحتري في "عبث الوليد" فالأمر يفوق هذا بكثير، وذلك لأن أبا العلاء المعري لم يكن من أولئك العلماء الذين ينقلون نصوصاً وأقوالاً عن غيرهم من العلماء، أو يسوقون كلامهم بنصه من كتبهم، بل هو واحد من العلماء الذين يتناولون القضايا النحوية واللغوية تناول الناقد البصير، الذي ينطلق من خلال ما ترسب لديه من حس لغوي، ومن خلال ما تكون لديه من معرفة واسعة، غذتها قراءات متنوعة، واطلاع مكثف، وتطواف عميق في كتب العلماء، فجاء نقده نتيجة حتمية لكل ما تقدم يحمل الكثير من الفوائد، والعديد من الإشارات إلى مذاهب العلماء وخلاصة آرائهم، وظهرت في كتبه عقلية واعية، وحضور علمي غزير، وبصيرة ثاقبة بما ألمت به من علم وثقافة، ولهذا أرى أن هناك عدة

(١٣) مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها (١٢٠).

أمور يمكن أن يُدرك القارئ من خلالها أبرز المصادر اللغوية والثقافية لدى المعري، وقد حاولت التركيز فيها والوقوف عندها من خلال شرح المعري لشعر البحتري في "عبث الوليد، وأبرز هذه الأمور في شرحه:

أولاً: اهتمامه بالقرآن الكريم وقراءاته:

مما لا شكّ فيه أن أبرز مصادر المعري في فكره اللغوي، وأول ما اعتمد عليه في القضايا النحوية والصرفية إنما هو القرآن الكريم، إذ الناظر في كتاب "عبث الوليد" يدرك بوضوح وسهولة أن المعري له علم واعٍ وبصيرة حاضرة بعلوم القرآن وقراءاته، فكثيراً ما اهتم بالاستشهاد بالآيات القرآنية، وأشار إلى القراءات فيها، واستدل بها على تأصيل ما يسوقه من قضايا، ويوضح هذا عنده ما يأتي:

= أما شواهده من القرآن الكريم فقد استشهد المعري بالقرآن الكريم على وقوع "أم" بعد استفهام لم يُصرح به، فقال: "ولا اختلاف أنه يقال في الكلام: النهار قد ذهب أكثره أم بقيت منه بقية صالحة، كأن الجملة الأولى ذهبت وهو غير شاك، ثم استفهم لأن شكاً أدركه، ومن هذا النحو الآية: {الم* تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ثم قال {أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ}(١٤)، ولم يتقدم استفهام"(١٥).

كما استشهد بقوله تعالى: {قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ}(١٦)، على أن المراد في أحد القولين: ردفكم(١٧).

(١٤) سورة السجدة (١- ٣).

(١٥) عبث الوليد (٥٥).

(١٦) سورة النمل (٧٢).

(١٧) ينظر: عبث الوليد (١٩٥).

واستشهد بقوله تعالى: {طُوبَى لَهُمْ}(١٨)، على أن بعضهم يدعي أن الألف واللام قد حذفتا من "طوبى"(١٩).

واستشهد بقوله تعالى: {أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ}(٢٠)، على أن بعض النحويين قد تأوله على أن المعنى: قد حصرت(٢١). واستشهد بقوله تعالى: {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}(٢٢)، على تنزيل الشمس والقمر منزلة العاقلين(٢٣).

كما استشهد بقوله تعالى: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً}(٢٤)، على مجيء المصادر المخالفة للأفعال منصوبة على المفعول المطلق(٢٥).

واستشهد بقوله تعالى: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ}(٢٦)، على استعمال "الذي" حرفاً موصولاً(٢٧).

---

(١٨) سورة الرعد (٢٩).
(١٩) ينظر: عبث الوليد (٢٠٣).
(٢٠) سورة النساء (٩٠).
(٢١) ينظر: عبث الوليد (٣١٧).
(٢٢) سورة يوسف (٤).
(٢٣) ينظر: عبث الوليد (٣٢٢).
(٢٤) سورة المزمل (٨).
(٢٥) ينظر: عبث الوليد (٣٩٩).
(٢٦) سورة التوبة (٧٠).
(٢٧) ينظر: عبث الوليد (٤١٧).

واستشهد بقوله تعالى: {وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً}(٢٨)، على إضمار العائد المجرور في جملة الصلة(٢٩).

واستشهد بقوله تعالى: {قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللّهِ كَذِباً إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللّهُ مِنْهَا}(٣٠)، على أن "إذ" تأتي مع ما بعدها بمعنى المصدر، والمعنى: بعد إنجائه لنا(٣١).

واستشهد بقوله تعالى: {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}(٣٢)، على أن جواب الشرط يكون بالفعل، أو بالفاء، أو بـ"إذا"(٣٣).

واستشهد بقوله تعالى: {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّوا}(٣٤)، على أن بين "إن" و"لو" تشابهاً كبيراً، وأن اللام تدخل في جواب "إن" كما دخلت كثيراً في جواب "لو"، على رأي الفراء(٣٥).

= كما أن من شواهده التي تبرز سعة اطلاعه، ودرايته بالقرآن الكريم وعلومه وتفسيره، ما علق به عند قول البحتري:

وَدُّوا وِدادًا لَوْ جَدَعْتَ أُنُوفَهُمْ جَدْعُ الرُّؤُسِ خِلافُ جَدْعِ الآنُفِ

(٢٨) سورة البقرة (٤٨).
(٢٩) ينظر: عبث الوليد (٤١٧).
(٣٠) سورة الأعراف (٨٩).
(٣١) ينظر: عبث الوليد (٤٣٨).
(٣٢) سورة الروم (٣٦).
(٣٣) ينظر: عبث الوليد (٤٥٧).
(٣٤) سورة الروم (٥١).
(٣٥) ينظر: عبث الوليد (٥٢٦).

فقد قال المعري: "في بعض قوافي هذه القصيدة "آصف"، يعني الرجل الذي كانت له القصة مع سليمان ابن داوود في عرش بلقيس، وروي أنه المعني بقوله: {قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ}(٣٦)، و"آصف" يجري في السناد مجرى "آنف"(٣٧).

وأما ما أورده من استشهاد بالقراءات القرآنية، ففيه بعض الأمور تحتاج إلى التنبيه إليها، وهي:

= أنه تارة كان يستدل بالقراءة من غير إشارة إلى قارئها، ويكتفي بالتصريح بأنه قد قرئ في الآية بكذا، ولا ينص على صاحبها، ومن ذلك:

إشارته إلى أن "لعلي" في الاستعمال أكثر من "لعلني"، واستدل على هذا بأن القرآن الكريم إنما جاء باستعمال "لعلي" التي هي الأكثر(٣٨).

ولما استعمل البحتري كلمة "خَطَاء" بفتح الخاء في قوله:

لَمْ تُقَصِّرْ عُلاوَةُ الرَّمْحِ عَنْهُ قِيدَ رُمْحٍ، ولَمْ تَضَعْهُ خَطاءَ

قال المعري: ""خَطَاء": بفتح الخاء رديء إلا أنه جائز، وقد حُكي عن بعض القرّاء المتقدمين أن قرأ: {كَانَ خَطَاءً كَبِيرًا}(٣٩) بالفتح والمدّ، والكسر أجود"(٤٠).

كما أشار المعري عند تفسيره لفظة "قرآن" ووزنها إلى أن القُرّاء قد قرأوا كلمة "قرآن" بالهمز وبتركه(٤١).

---

(٣٦) سورة النمل (٤٠)، وينظر: عبث الوليد (٣٠٤).

(٣٧) عبث الوليد (٣٠٣-٣٠٤).

(٣٨) ينظر: عبث الوليد (٨).

(٣٩) سورة الإسراء (٣١)، والقراءة نُسبت إلى الحسن البصري (ينظر: المحتسب (١٩/٢)، وتفسير القرطبي (٩٦٨٣/٦)، والبحر المحيط)٣٥١/٧)، وتفسير الألوسي (٤٤٣/١٠).

(٤٠) ينظر: عبث الوليد (١٦).

وعند قول البحتري:

إذا تَشَاكَلَتِ الأخْلاقُ وَاقْتَرَبتْ دَنَتْ مَسافَةُ بَيْنَ العُجْمِ والعَرَبِ

قال المعري: "إذا وقعت "بين" في هذا الموقع، فالاختيار خفضها، وكذلك ترفع إذا وقعت في موقع رفع، كما جاء في الكتاب العزيز: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ}(٤٢)، أكثر القراء على الرفع، ويجوز النصب، فقال قوم: يكون الاسم مضمراً، كأنه قال: لقد تقطع الوصل بينكم. وقال قوم: تضمر "ما" كأنه قال: لقد تقطع ما بينكم، وحسن حذف "ما" هاهنا كما حسن حذف "لا" إذا قيل: والله أفعل، أي والله لا أفعل"(٤٣).

وعلى هذا النحو استشهد المعري(٤٤) بقراءة من قرأ بالرفع: {حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ}(٤٥)، وبقراءة حذف التنوين من "أحد"(٤٦) في قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللهُ

(٤١) الآية بتمامها: {أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ} سورة (ص: ٥)، والقراءة نُسبت إلى: علي، والسلمي، وعيسى، وابن مقسم. (البحر المحيط (٣٣٥/٩)، والدر المصون (٢٨٣/١٢)، وتفسير الألوسي (٢٩١/١٧).

(٤٢) سورة الأنعام (٩٤).

(٤٣) عبث الوليد (٧٦).

(٤٤) عبث الوليد (١١٢).

(٤٥) سورة البقرة (٢١٤)، وقد قرأ بالرفع نافع، وقرأ الباقون بالنصب. (التيسير (٨٠)، والنشر (٢٢٧/٢)، والمغني (١٣٥/١).

(٤٦) عبث الوليد (١٢٣، ٣٨٥).

أَحَدُ* اللَّهُ الصَّمَدُ}(٤٧)، وبقراءة فتح الهاء(٤٨) من "زهرة" في قوله تعالى: {زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا}(٤٩)، وكذا قراءة من قرأ: {وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ}(٥٠)، بسكون النون من "شنآن"(٥١).

= وتارة كان يسوق الآية من غير أن ينص على أنه قراءة، ولكن عرضه للآية القرآنية هو الذي يشير إلى أنها قراءة، وذلك كما استشهد على حذف الياء الواقعة بعد كسر وبعدها ساكن بقوله تعالى: {يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ}(٥٢)، من غير أن ينصّ على أنها قراءة، وأثبت الآية بنص القراءة، فقال: "كما حذفت في قوله {يَقْضِي الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ}"(٥٣).

= وتارة كان المعري يشير إلى القارئ الذي قرأ لما أستشهد به من قراءة، ويوضح ذلك في كلامه، بما يظهر دقة المعري في هذا الفن، وتبحره فيه، ومن ذلك:

---

(٤٧) سورة الإخلاص (١، ٢)، قرأ الجمهور بالتنوين، وقرأ بغير تنوين: زيد بن علي، وأبان بن عثمان، وابن أبي إسحاق، والحسن، وأبو السَّمَّال، وأبو عمرو في رواية، نصر بن عاصم. (تفسير الطبري (٣٠/٣٤٤)، والقرطبي (١١/٧٣٣٤)، والبحر المحيط (١١/٤٨)، والدر المصون (١٥/١٢).

(٤٨) عبث الوليد (١٦٢).

(٤٩) سورة طه (١٣١)، قرأ يعقوب وعيسى بن عمر بفتح الهاء، والباقون بسكونها. (النشر (٢/٣٢٢).

(٥٠) سورة المائدة (٢، ٨)، وينظر: عبث الوليد (٢٠٦).

(٥١) وهي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وابن وردان، وأبي بكر، ورويت عن نافع (الطبري (٦/٦٤، ١٤١)، والكشاف (١/٥٩٢، ٥٩٨)، والتيسير (٩٨)، والنشر (٢/٢٥٣)، والبحر المحيط (٤/٣٦٢).

(٥٢) سورة الأنعام (٥٧).

(٥٣) ينظر: عبث الوليد (٣٦٥)، والآية قد قرأها الحرميان "يقصّ" بالصاد مضمومة، والباقون بالضاد مكسورة. (ينظر: التيسير (١٠٣)، والنشر (٢/٢٥٨).

= ما صنعه عندما تكلّم عن تشديد وزن "فعال" فقال: "وقرأ السلمي: {شَيْءٌ عُجَّابٌ}(٥٤)..."(٥٥).

ومثله ما استشهد به على الوقف على مثل "قاضٍ" بإثبات الياء بقراءة ابن كثير لقوله تعالى: {وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ}(٥٦) بإثبات الياء فيها وفي مثلها(٥٧).

وكذا استشهد على حذف نون الرفع في غير النصب والجزم فقال: "وقد جاء مثل ذلك، وقرأ به نافع المدني في مثل قوله: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ}(٥٨)، بتخفيف النون"(٥٩).

= وتارة كان المعري يعلق على القراءة، ويحكم عليه من ناحية اتساقها مع القواعد، ويسوق في هذا الفوائد، فعند قول البحتري:

بادٍ بِأَنْعُمِهِ العَافِينَ يُزْلِفُهُمْ عَلَى الأَشِقَّاءِ فِيها والقَرَابِينَا

قال المعري: "إن صحّ أنه وضع "القرابين" في هذا الموضع فهو وهم، لأن القرابين جمع قربان... وإنما أجراه مجرى "المسلمين" ظناً منه أن ياءه كياء الجمع التي تكون واواً في الرفع،

(٥٤) ينظر: عبث الوليد (٣٢).

(٥٥) ينظر: عبث الوليد (١٩).

(٥٦) سورة الرعد (٧).

(٥٧) ينظر: عبث الوليد (٣٩٧، ٣٩٨)، قال أبو عمرو الداني: "ابن كثير: "هادٍ"، و"والٍ"، و"واقٍ" و"ما عند الله باقٍ" بالتنوين في الوصل، فإذا وقف وقف بالياء في هذه الأربعة حيث وقعت غير، والباقون يصلون بالتنوين ويقفون بغير ياء". (ينظر: التيسير (١٣٣).

(٥٨) سورة الزمر (٦٤)، والقراءة في: القرطبي (٢٧٦/١٥)، والتيسير (١٩٠)، والنشر (٣٦٣/٢)، والبحر المحيط (٣٩٨/٩).

(٥٩) عبث الوليد (٤٩٦، ٤٩٧).

وهذا بعيد جداً، وقد حُكِيَ أن الحسن البصري قرأ: {وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون}(٦٠)، وهذا أمر لا تُعرف حقيقته، وأكثر الناس يقولون: إنه وهم من الحسن، فإن كان أجراه مجرى "الزَيْدِينَ" فيجب أن تُفتح نون "الشياطين"، وحكى بعض العلماء أنه كان بظاهر البصرة، فسمع أعرابياً يقول: "هذه بساتون بني فلان"، فقال السامع: هذه والله قراءة أبي الحسن"(٦١).

= وعند قول البحتري:

لَيسَ المَذارُ بحالِبٍ لكَ سُؤدَداً غَيرَ الجِرَارِ الخُضرِ، وَالكِيزَانِ

قال المعري: ""المذار" موضع بالبصرة، وقد كثر حذف الياء منه حتى صارت كأنها ليست فيه أصلاً، وقيل: إنه "المذاري" أي: الأماكن التي يُذْرَى فيها ما حصل من حبوب الزرع، وقد يجترئون على حذف بعض الياءات، ثم يتوهمون أن الاسم لم تكن فيه الياء، وروى بعضهم أن ابن مسعود قرأ: {وَلَهُ الْجَوَارِيُ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلاَمِ}(٦٢)، فعرَّبَ الياء"(٦٣).

= وذات مرة لم يذكر المعري الآية التي يريد فيها القراءة، ولكنه ينص على منهج القراءة الذي يقصده، وطريقتها، دون ذكر موضعها في الآيات، وذلك عندما أشار(٦٤) إلى أن

(٦٠) سورة الشعراء (٢١٠)، والقراءة في: القرطبي (١٤٢/٣)، والكشاف (١١٦/١)، والمحرر الوجيز (١٤٨/٥)، والبحر (٤٣٤/١).

(٦١) عبث الوليد (٥٠٧، ٥٠٨).

(٦٢) سورة الرحمن (٢٤)، والقراءة نسبت إلى: عبد الله بن مسعود، والحسن، وعبد الوارث عن أبي عمرو. (شواذ ابن خالويه (١٤٩)، والبحر المحيط (٢٠٢/١٠)

(٦٣) عبث الوليد (٥١٤).

(٦٤) عبث الوليد (٥١٣).

القراء قد قرأوا بحذف الياء من آخر ما فيه الألف واللام، وأن حذفها في مثله كثر حتى قيل إنه لغة للعرب، ولكن المعري لم يُثبت موضع القراءة، ولم يذكر الآية المراد النص عليها، وهو يريد في مثل الآيات: قوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ}(٦٥)، وقوله تعالى: {فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ}(٦٦)، وقوله تعالى: {وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ}(٦٧).

وهكذا يظهر جلياً أن من ثقافة المعري المتنوعة علمه بالقرآن الكريم وقراءاته، وفهمه لما ورد فيه من قراءات يخالف ظاهرها بعض القواعد التي اتفق عليها العلماء، وفي كل هذا يكون للمعري موقفه البارز الذي يُظهر عمق فهمه لهذا النص، وسعة اطلاعه فيه، بل وشخصيته البارزة في التوفيق بين القاعدة والقراءة التي يستشهد بها.

ثانياً: اهتمامه بالأحاديث النبوية الشريفة:

لم يكن المعري من أولئك العلماء الذين يكثرون من شواهد الحديث، وخصوصاً في كتابه "عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري"، وعذره في ذلك واضح، وهو أن كتابه هذا إنما هو في النقد الأدبي، والشرح اللغوي، فهو نقد وتفسير أدبي لشعر البحتري، وحاجته حينئذٍ إلى استشهاد بالحديث إنما هي نادرة، لا تكون إلا لماماً، تكاد لا تظهر إلا في صفحات معدودة، ولهذا لم أجد المعري في شرحه لهذا الديوان يورد من الأحاديث النبوية ألا في موضعين اثنين، هما:

(٦٥) سورة الرعد (٩).

(٦٦) سورة القمر (٦).

(٦٧) سورة غافر (٣٢).

= في أول الكتاب عند بيانه لكلمة "جَلْهَمَة" في نسب البحتري قال المعري: "وكان في النسخة "جَلْهَمَة" بفتح الجيم، وذلك غلط، وإنما هو جُلْهُمَة" بضم أوله، والجُلْهُمَة: جانب الوادي، مثل الجَلْهَة، وفي الحديث: "ما كدت تأذن لي حتى تأذن لِقطا الجُلْهُمة"، والميم عندهم زائدة"(٦٨).

وفي بيان هذه اللفظة والحديث الوارد فيها قال ابن الأثير: "إنَّ رسول اللّه ﷺ أخَّرَ أبَا سُفْيان في الإذِنِ عَلَيْه، وأدْخَل غَيْره من النَّاس قَبْلَه، فقال: ما كدْتَ تأذَنُ لي حتَّى تَأذَنَ لحجَارة الجَلْهَمَيْن قَبْلي، فقال رسول اللّه ﷺ: كُلُّ الصَّيْد في جَوْف الْفَرا، قال أبو عُبيد: إنما هُو لحِجَارة الجَلْهَتَيْن، والجَلْهَةُ: فَمُ الوَادِي. وقيل جانِبُه، زِيدَتْ فيها الميْم كما زِيدَتْ في زُرْقُم وسُتْهُم. وأبو عبيد يَرْويه بفتح الجيم والْهَاء، وشَمِرٌ يَرْويه بضَمِّهما. قال: ولم أسمع الجُلْهُمَة إلاَّ في هذا الحديث، قال أبو عبيد: ولم أسمع بالجلهمة إلا في هذا الحديث وما جاءت إلا ولها أصل"(٦٩).

والحديث برواية المعري لم أجده في كتب الحديث، أما رواية ابن الأثير فقد أوردها الزمخشري، وابن سلام، وابن الجوزي، والعجلوني، وغيرهم(٧٠).

= أما الحديث الثاني فعند قول البحتري:

وَللصّوفُ أوْلَى بالأيْمَةِ مِنْ سَبَا الـ ـحَريرِ، وإنْ رَاقَتْ بصِبغِ حِسادِها

(٦٨) عبث الوليد (٥، ٦).

(٦٩) النهاية في غريب الحديث والأثر بن الأثير (١/٨٠٢).

(٧٠) الفائق في غريب الحديث (١/٢٢٣)، وغريب الحديث لابن سلام (٢/٢٢٥، ٢٢٧)، وغريب الحديث لابن الجوزي (١/٢٦٨)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/١٢١، ٢/١٢٢)، والصحاح (جلهم (٥/١٨٨٩)، وتهذيب اللغة (فرا: ٥/١٤١)، واللسان (فرا: ١/١٢١)، وجلهم: ١٢/١٠٤)، وتاج العروس (فرا/ ١/٣٤٦)، وجلهم: ٣١/٤١٧).

قال المعري: "الرواة يزعمون أن "السبا" في معنى السبائب، وهي جمع سبيبة، أي: شُقَّة، وكذلك قالوا في قول علقمة:

أبيضُ أبرَزَهُ للضِّحِّ راقِبُه مُقلَّدٌ قُضُبَ الرَّيحانِ مَفدُومُ

قال المعري: "وهذا يُذكر في الشواذ، وهو مثل قول لبيد:

دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأبَانِ

يريد: المنازل، وأكثر من هذا الحذف ما جاء في الحديث: "كَفَى بالشَّيْبِ شا"، يريد: شاهداً"(٧١).

والحديث بهذه الرواية في تفسير القرطبي، وقد قال عنه: "معناه: شافياً"(٧٢).

ثالثاً: نقله عن العلماء:

لم أجد المعري في كتابه "عبث الوليد يكثر من نقول العلماء، ولكنه ساق الكثير من آرائهم، ونقل عن جلّهم خلاصة ما قالوه، ومع ذلك فهو يذكر الكثير من العلماء بما يشير إلى تنوع اطلاعه، وتعدد مشارب المعرفة عنده، وهذه هي أسماء طائفة العلماء الذين نقل آراءهم، وساق مذاهبهم، وقد رتبتها ترتيباً زمنياً، وأشرت إلى مواضع ذكرهم في كتابه:

عبد الله بن المقفع (ت: ١٤٢هـ)(٧٣).

وأبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ)(٧٤).

---

(٧١) عبث الوليد (١٣٤، ١٤٤).

(٧٢) تفسير القرطبي (١/١٣٥)، جاء في حاشية تحقيق "عبث الوليد (١٣٥، ١٣٦): "وذكره ابن ماجه في السنن (٣٤)، وابن حمزة الحسيني في البيان والتعريف (٢/١٣٩): "كفى بالشيب شاهداً".

(٧٣) ينظر: عبث الوليد (٥١٢).

(٧٤) ينظر: عبث الوليد (٤٧٤).

والخليل بن أحمد (ت: ١٧٤هـ)[٧٥].

وسيبويه (ت: ١٨٠هـ) [٧٦].

ويونس بن حبيب البصري (ت: ١٨٢هـ)[٧٧].

والكسائي (ت: ١٨٩هـ)[٧٨].

وقطرب (ت: ٢٠٦هـ)[٧٩].

والفراء (ت: ٢٠٧هـ)[٨٠].

والأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ)[٨١].

وأبو زيد (ت: ٢١٦هـ)[٨٢].

والأصمعي (ت: ٢١٦هـ)[٨٣].

وابن الأعرابي (ت: ٢٣١هـ)[٨٤].

---

(٧٥) ينظر: عبث الوليد (٣٠، ٩٨، ١٨٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٤٤٢، ٤٤٣).

(٧٦) سوف أفرد كلاما خاصاً بسيبويه وعلاقة المعري به في مبحث حق (ينظر: ص) من هذا البحث.

(٧٧) ينظر: عبث الوليد (٣٦١).

(٧٨) ينظر: عبث الوليد (٩٨، ٥٠٩).

(٧٩) ينظر: عبث الوليد (٥٢).

(٨٠) ينظر: عبث الوليد (٩٠، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ٢١٧، ٢٨١، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣٦١، ٥٠٦، ٥٢٦).

(٨١) ينظر: عبث الوليد (٩٨، ١٨٣، ٣٠٦، ٥١٠).

(٨٢) ينظر: عبث الوليد (١١٧).

(٨٣) ينظر: عبث الوليد (٢٩٦، ٤٨٧).

(٨٤) ينظر: عبث الوليد (١١٥).

ويعقوب بن السكِّيت (ت: ٢٤٤هـ)[٨٥].

وأبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥هـ)[٨٦].

ومحمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)[٨٧].

وأبو العباس ثعلب (ت: ٢٩١هـ)[٨٨].

وابن السراج (ت: ٣١٦هـ)[٨٩].

والزجاج (ت: ٣١٦هـ)[٩٠].

وابن كيسان (ت: ٣٢٠هـ)[٩١].

وابن دريد في رسالة الجمهرة (ت: ٣٢٠هـ)[٩٢].

وأبو بكر الصولي (ت: ٣٣٥هـ)[٩٣].

وابن العميد (ت: ٣٦٦هـ)[٩٤].

---

(٨٥) ينظر: عبث الوليد (١٦٥، ٤٤٢).

(٨٦) ينظر: عبث الوليد (٥٢٨).

(٨٧) ينظر: عبث الوليد (٣٢٩، ٤٢٥).

(٨٨) ينظر: عبث الوليد (٤٧٤).

(٨٩) ينظر: عبث الوليد (١٥).

(٩٠) ينظر: عبث الوليد (٢٩٩، ٤٧٤).

(٩١) ينظر: عبث الوليد (٢٩٦).

(٩٢) ينظر: عبث الوليد (٣١٠).

(٩٣) ينظر: عبث الوليد (٤٢٣).

(٩٤) ينظر: عبث الوليد (٢٣).

والآمدي (ت: ٣٧٠هـ)[٩٥].

وابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)[٩٦].

والفارسي (ت: ٣٧٧هـ)[٩٧].

وابن جني (ت: ٣٩٢هـ)[٩٨].

وابن عيسى الربعي (ت: ٤٢٠هـ)[٩٩].

هذا بالإضافة إلى إشاراته المتعددة إلى البصريين[١٠٠]، والكوفيين[١٠١].

ومما يُلفِت النظر في شرح أبي المعري لشعر البحتري أن المعري في مواضع كثيرة حينما يتكلم عن الألفاظ أو التراكيب كان ينقل بعض الأقوال في اللغة عن جماعات لا يوضحها، ويتركها هكذا على إبهامها، دون بيان لها، أو نصٍّ عليها، ومن هذه الجماعات ما يأتي:

= أهل اللغة:

(٩٥) ينظر: عبث الوليد (١٤٥).

(٩٦) ينظر: عبث الوليد (٥٢٨).

(٩٧) ينظر: عبث الوليد (٤٣٠، ٤٤٤، ٤٩٣).

(٩٨) ينظر: عبث الوليد (٢١٣).

(٩٩) ينظر: عبث الوليد (٧٠).

(١٠٠) ينظر: عبث الوليد (٢٥، ٣٧، ٢١٧، ٢٧٦، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣١٢، ٣٢٩، ٣٦٧، ٤١١، ٤٩٤).

(١٠١) ينظر: عبث الوليد (٦٠، ١٢٨، ٢١٧، ٢٤٠، ٢٧٦، ٣٢٩، ٣٦٨، ٤١١، ٤٧٦، ٤٩٣، ٤٩٤).

نقل المعري عن أهل اللغة من غير أن يحدد المراد بهم، فقال: "وقال بعض أهل اللغة: تخطئ العامة في "حراء" ثلاثة أصناف من الخطأ، يفتحون أوله وهو مكسور، ويقصرونه وهو ممدود ، ويصرفونه وهو غير مصروف"(١٠٢).

وقال أيضاً: "أهل اللغة يقولون: إن الصواب أن يقال: جئنا من رأس عين، ويكرهون دخول الألف واللام. وهذا شيء يقال وليس مما ينبغي أن يؤخذ به، بل إدخال الألف واللام في هذا الاسم أقيس وأوجب، لأن تلك البلدة فيها عين ماء عظيمة وهي التي تعرف بعين الوردة وتنسب إليها وقعة التوابين وهم أصحاب سليمان بن صرد"(١٠٣).

وقال أيضاً: "وقد حكى بعض أهل اللغة: "أزريتُ عليه، وليس بمعروف، وإنما الفصيح: أزرى به"(١٠٤).

وكذلك قال: "وحكى بعض أهل اللغة: "فِلْوٌ" بمعنى "فَلْوٌ"، فيجب على هذا أن يُقال: الفِلْوَة الخضراء"(١٠٥).

وعندما قال البحتري:

بَنو الأُطرُوشِ لوْ حضَرُوا لكانوا أخَصَّ مَوَدّةً، وَأعَمَّ رَايَا

قوله: "الأُطْرُوش"، يقول بعض أهل اللغة: إنها كلمة لا أصل لها في العربية، وقد كثرت في كلام العامة جداً، وصرّفوا منها الفعل، فقالوا: طَرِشَ يَطْرَشُ، و"أُفْعُول" بناء عربي كثير،

(١٠٢) ينظر: عبث الوليد (١٧).
(١٠٣) ينظر: عبث الوليد (٥٧، ٥٨).
(١٠٤) ينظر: عبث الوليد (٣١٠).
(١٠٥) ينظر: عبث الوليد (٣٥٢).

ويجوز أن يكون من أنكر هذه اللفظة من أهل العلم لم تقع إليه، لأن اللغات كثيرة، ولا يمكن أن يحاط بجميع ما لَفَظَت بعض القبائل"(١٠٦).

= النحويون:

كما نقل المعري عن النحويين بهذه الصيغة المبهمة، وقد يقول أصحاب النحو من غير أن يحدد أن المراد به جمهور النحويين أو طائفة معينة منهم، ومن ذلك قوله: "والنحويون يجيزون صرف "حراء" إذا ذهب به مذهب الجبل"(١٠٧).

وقال أيضاً: "وفي الحاشية "أوراد" وذلك إذا جعل جمع "وريد" يفتقر إلى سماع؛ لأنه لا يخلو من أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون جمع "وريد" من وريد العنق، فيكون مثل يتيم وأيتام وشريف وأشراف، وجمع فعيل على أفعال قليل.

والآخر: أن يكون جمع "وريداً" على ورد ثم جمعه جمعاً ثانياً، وقد ذهب بعض أصحاب النحو إلى أن الجمع يجوز أن يستكره عليه الواحد وإن لم يسمع، وكان سيبويه ينكر أن يقال في جمع جرح أجراح، وقد حكاه غيره"(١٠٨).

كذلك قال: "النحويون يذْكرون "دَهْدَيْتُ" فيما أُبدلت في الألف من الهاء، كأنهم قالوا: "دَهْدَهَ"، ثم قالوا: "دَهْدَى"، فإذا ردُّوه إلى إخبار المتكلم قالوا: "دَهْدَيْتُهُ"، وإنما حملهم على الإبدال تكَرُّر الهاء في كلمة واحدة"(١٠٩).

---

(١٠٦) ينظر: عبث الوليد (٥٢٨).

(١٠٧) ينظر: عبث الوليد (١٨).

(١٠٨) ينظر: عبث الوليد (١١٧).

(١٠٩) ينظر: عبث الوليد (١٥٦).

وعندما قال البحتري:

مِنْ مُدَامٍ تَقُولُ هَا وهْيَ نَجْمٌ أضوَأَ اللّيْلَ، أوْ مُجَاجةُ شَمسِ

عقب عليه المعري بقوله: "فأما رواية من روى: "وَاهِيَ نَجْمٍ"، فإنها رديئة؛ لأنه لا يُعدّي "تقول" إلا إلى مفعول واحد، والحذف كثير في نظائر هذا، إلاّ أن النحويين يقولون: إذا عُدّي الظنّ إلى مفعول واحد لم يكن بدٌّ من ذكر المفعول الآخر، وإنما يحملون ذلك على معظم الكلام وموجب القياس، وإذا كانوا قد حذفوا خبر المبتدأ لعلم المخاطب به، فلا يمنع حذف المفعول الثاني من باب "ظننت؟؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر"(١١٠).

= أهل العلم:

من الجماعات التي نقل عنها المعري من غير أن يحدد المراد بها: أهل العلم، هكذا كان ينقل عنهم الكثير من قواعد اللغة من غير أن يبين المقصود بهم، فقد نقل عنهم فقال: "ومدُّ المقصور سائغ عند كثير من أهل العلم، وقد كثر في أشعار المحدثين، فأما الفصحاء المتقدمون فهو في أشعارهم قليل"(١١١).

وعند قول البحتري:

أزْرَى بِهِ، مِنْ غَدْرِهِ بصَديقِهِ وَعُقُوقِهِ لأخيهِ، مَا أزْرَى بِهِ

يَقظَانُ يَنْتَخِبُ الكَلامَ، كأنّه جَيشٌ لَدَيْهِ يُرِيدُ أنْ يَلقى بِهِ

ردد "به" مرتين ولو ترك ذلك لكان أحسن، وكان بعض من سلف من أهل العلم يرى أن هذا ليس بإيطاء، لأنه يعتقد أن "أزرى" مع "به" كالشيء الواحد، وكذلك هي مع من

(١١٠) ينظر: عبث الوليد (٢٤٧، ٢٤٨).

(١١١) ينظر: عبث الوليد (٢٠، ٢١).

"يلقى"، وليس هذا القول بمرضٍ وإن كانوا قد ذكروه، وكذلك مذهب هؤلاء في جميع المضمرات المتصلات بحروف الخفض مثل: لي وبي وله وبه ومثل ذلك"(١١٢).

وعند قول البحتري:

وَقَفَتْ لِلرُّجُوعِ فِي الثَّالِثِ الزُّهْـ ـرَةُ فابْتَزَّ سِتْرَهُ الْمَوْلُودُ

الذي يحكيه أهل العلم "الزُّهَرَة" بفتح الهاء، والمعروف في هذا النحو أن ما كان في معنى الفاعل فهو محرك، وما كان في معنى المفعول فهو ساكن العين، فكأنها سميت "زُهَرَة" لأنها زَهَرَت، فهي فاعلة، وقد كثر في أشعار المحدثين الزهْرة بسكون الهاء"(١١٣).

وعند قول البحتري:

إنّ القَنانيّ، وإنّ النّدَى تِرْبا اصْطِحَابٍ، وأُخَيّا لِدَهْ

قال المعري: "قوله: "وأُخَيّا لِدَة" غي معروف في المستعمل، وإن كان هو الأصل المعتمد، وإن حُمِل بيت أبي عبادة على أنه مضاف إلى اللفظ دون المعنى فذلك سائغ، وقد ذهبت إليه طائفة من أهل العلم"(١١٤).

وعندما قال البحتري:

قالتِ: الشَّيْبُ بَدا، قلتُ: أجَلْ سَبَقَ الوَقْتُ ضِرَاراً، وَعجِلْ

وكان بعض أهل العلم يُعاب بأنه وُجِد بخطه قولُ لبيد:

يَلْمَسُ الأحْلاسَ في مَنْزِلِهِ بيَديْهِ كاليَهُوديِّ المِصَلّ

مُشدّد اللام في "المِصَلّ""(١١٥).

(١١٢) ينظر: عبث الوليد (٥٦) بتصرف.

(١١٣) ينظر: عبث الوليد (/٥٨).

(١١٤) ينظر: عبث الوليد (١٦٦، ١٦٧) بتصرف.

وقال المعري أيضاً: "وقال بعض أهل العلم المتقدمين: لم تُجعَل الهمزة واواً في "فَعَلْتُ" إذا كانت في موضع اللام إلا في حرف واحد، هو قولهم: "رَفَأْتُ الثوب ورَفَوْتُه"(١١٦).

وعند قول البحتري:

تَعْذِلانِي وَقَد تَعَرّضَ مِنْهَا طائفٌ طافَ بي على الرَّكبِ وَهْنَا

قال المعري: "إن كانت الرواية "تَعْذِلانِي" من العذل، فقد جاء حذف النون في غير موضع الحذف، وقد جاء مثل ذلك، وبعض أهل العلم يرى أن المحذوف هاهنا إنما هو النون التي هي موصولة بالياء في قولك: "عذني"، والأقيس أن تكون النون المحذوفة هي النون التي تلحق الجمع في مثل: {تَأْمُرُونِّي}(١١٧)؛ لأنهما لما حذفتا في النصب والجزم، حُمل الرفع على صاحبيه، وشُبّه أحد الوجوه بالآخر"(١١٨).

= قوم، أو بعض الناس، أو بعضهم:

هناك طوائف ينقل عنها المعري في المسائل اللغوية دون تحديد أو تعيين، يذكر أقوالها ويناقشها، وكان يشير إليها أحياناً بقوله": قوم، أو بعض الناس، أو الناس، أو بعضهم، ومن ذلك ما ذكره عند قول البحتري:

فَقالَ فَمَنْ أَبْكَاكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً فَقُلْتُ الَّذِي أَهْوَى فَقالَ سَوائِي

---

(١١٥) ينظر: عبث الوليد (٣٩٥، ٣٩٦).

(١١٦) ينظر: عبث الوليد (٤٥٢).

(١١٧) جزء من قوله تعالى {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ}. (سورة الزمر: ٦٤).

(١١٨) ينظر: عبث الوليد (٤٩٦، ٤٩٧) بتصرف.

قال المعري: ""سوى" إذا كسر أولها فهي مقصورة، وإذا فتح أولها مدت، ويجوز أن يكون البحتري كسر السين ومد كما مد المقصور في مواضع كثيرة مثل قوله في القصيدة التي يمدح بها محمد بن الفضل:

وطَيفٍ طَافَ بِي سَحَراً فَأَذْكَى ... حَرارَةَ لَوْعَتِي وجَوَى حَشائِي

والبصريون لا يجيزون مد المقصور في الشعر، وأجازه غيرهم، وقال بعض الناس: إذا كان المقصور مقيساً لم يجز مده، يعني أن قولنا "الفُعْلَى" إذا كانت أنثى "الأفعل" مثل الكبرى والصغرى، لم يجز مدها، فإذا كان المقصور غير مقيس جاز مده مثل الهدى والنوى إذا أريد به البعد"(١١٩).

وقال المعري أيضاً: "وقال قوم: لا يُقال للمرأة: "بَلْخَاء"، وإنما يُستعمل هذا للرجل خاصة، وقال قوم: بل يُقال للمرأة"(١٢٠).

كما علق المعري على كلمة "النيروز" فقال: "والنَوْروز" إذا حمل على العربية يجب أن يكون اشتقاقه من "النَّرْز"، ولم يصح في اللغة أن "النَّرْز" مستعمل، وقد زعم بعضهم أنه: الأخذ بأطراف الأصابع، وقيل: هو أخذ الشيء في خفية، ولم يبنوا في الثلاثة المحضة اسمًا أوله نون وراء، فأما "النرد" التي يلعب بها، فليست بعربية، وقالوا "النيرب" للنميمة وللداهية، ولم يقولوا "النرب"، ولم يهجروا هذا البناء؛ لأنه ثقيل على اللسان، وإنما تركوه باتفاق؛ لأن الراء يجيء بعد النون كثيرًا في غير الأسماء، يقولون:

(١١٩) ينظر: عبث الوليد (٣٦- ٣٨).

(١٢٠) ينظر: عبث الوليد (١١٥).

نرضى ونرفأ ونرمي في أفعال كثيرة تلحقها نون المضارعة وأول حروفها الأصلية راء، وإنما ترك هذا اللفظ كما ترك الودع، ولو استعمل لكان حسنًا"(١٢١).

وهكذا ينقل عن أقوام مجهولين، ويأتي بالفعل "قيل" من غير أن يحدد هؤلاء الذين يقصدهم بهذا النقل، كذلك حينما تكلم عن كلمة "عُرْيان"، قال: "وقد كان قومٌ ينوِّنون "عريانا"، ويُلقون التنوين على حركة "أحمر"، وحذف التنوين أخف من هذا وأقل تكلفاً على القائل"(١٢٢).

وعند قول البحتري:

تَستنْصر الله عَلى سيَّدٍ أَزال عنْك المائَتيْ صَفْعهْ

قال المعري: "إنْ أضاف إلى القافية فرديء لا يجوز عند البصريين، وقد أجازه بعض الناس، وإن نصب القافية على التمييز وحذف النون ساغ عند أهل البصرة وغيرهم"(١٢٣).

كذلك عند قول البحتري:

كَمْ قَدْ صَمِمْتُ ،وأَذْنِي جِدُّ سامعةٍ عَنْ عَاذِلاَتيَ في لَيْلى وعُذَّالِي

قال المعري: "كان في النسخة "صَمَمْتُ" بالفتح، ولم يَحكِ ذلك أحدٌ، وإنما هو صَمِمْتُ، فأما "صَمَمْتُ" فمن قولهم: صَمَّهُ بالعصا، إذا ضربه، وصَمَّ القارورة، والكسر مطَّرد فيما كان الوصف منه على "أفعل"، لم يأتِ غيره إلا في حروف معدودة، وقد ذكرها

(١٢١) ينظر: عبث الوليد (١٧٩).

(١٢٢) ينظر: عبث الوليد (٢٣٤).

(١٢٣) ينظر: عبث الوليد (٢٨٧).

الناس، مثل: "خَرِقَ، وخَرُقَ"، و"عَجِفَ، وعَجُفَ"، و"بَلِقَ، وبَلُقَ"، فإن الضمّ حُكي في هذه الحروف وغيرها مما هو قليل، فأما الفتح في ذلك فمعدوم مع الكسر"(١٢٤).

= بعض المتأدبين المتحققين بالأدب:

كما نقل المعري عن هذه الطائفة دون أن يظهر مراده منها، فعند قول البحتري:

فَكَيْفَ وذاكَ الرَّأْيُ لَمْ تَسْتَبِدْ بِهِ مُشِيرًا وذاكَ السَّيْفُ لَمْ يُتَقَلَّدِ

كان بعض المتأدبين المتحققين بالأدب يذهبون إلى أن أبا عبادة أراد: لم تستبد به فخفف، وهذا لا يجوز إلا في القافية المقيدة، كما قال ابن أبي ربيعة:

واسْتَبَدَّتْ مَرَّةً وَاحِدَةً إنَّما العاجِزُ مَنْ لا يَسْتَبِدْ

إن صح أن البحتري قاله على هذا اللفظ فيجوز أن يكون أراد: لم تستبد به من الإبادة، فهو أسلم من الضرورة"(١٢٥).

= الشرعية:

كما نقل المعري عن طائفة سماها: الشرعية، ولا يتضح من أرد بهذه الطائفة، ولعله أراد بذلك: الشرعيون أصحاب الشرع، فعند قول البحتري:

إنْ سَاسَهُمْ حَدَثًا فَساعَةُ رَأْيِهِ كَالدَّهْرِ حُدَّ الدَّهْرُ أَوْ لَمْ يُحْدَدِ

قال المعري: أراد بقوله "حد الدهر" أن الشرعية يقولون: إن الدهر له أول وآخر. وقد حكي أن بعض ملوك اليمن قال لبعض الكهان وقد ذكر آخر الدهر: وهل للدهر من آخر؟، والفلاسفة يذهبون إلى أن الدهر بغير ابتداء ولا انتهاء. ولم يرد أبو عبادة بقوله "حد الدهر" من الحد الذي يعرفه المتكلمون، فيقولون ما حد العلم، وما حد اليوم، وما حد

(١٢٤) ينظر: عبث الوليد (٣٩٦، ٣٩٧).

(١٢٥) ينظر: عبث الوليد (١٤٤، ١٤٥).

السنة، وإنما أراد: سعة رأيه كالدهر، والدهر طويل عند كل قوم، وهو على مذهب الدهرية أوسع منه على مذهب غيرهم"(١٢٦).

وأرى أنه ربما أراد بهم هنا أهل السنة، والله تعالى أعلم.

= أصحاب القياس:

كذلك ذكر المعري أصحاب القياس، دون أن يبيّن المراد منهم، فعندما قال البحتري:

لَيْتَ شِعْرِي، أَمُحْسِنٌ مَنْ أَسَا بِي وَقَلِيلٌ أَجْدَاءُ يَا لَيْتَ شِعْرِي

علق عليه المعري فقال: قوله: "أَسَا بِي" يجري مجرى قصر الممدود، وإذا قيل: "الكِسَا" فَقُصِر عند الضرورة، فعند أصحاب القياس أن القياس أنّ المحذوفَ الزائدُ، والألف والهمزة في "أساء" أصليان، إلا أن الأول معتلّ والثاني صحيح، وإذا كان المعنى مفهوماً لم ينظروا إلى أصل الحرف، فقد يمكن أن يكون الألف المعتلة"(١٢٧).

وبعدُ، فهذه الجماعات التي نقل عنها المعري من غير أن يحدد المراد منها لا تعني أنه غير مطّلع، أو ليست معرفة، فالثابت الأصيل أن الرجل لديه اطلاع واسع في فنون العربية المتنوعة، ومصادره في ثقافته بعيدة المدى تندّ عن النظير، وكونه لم يحدد المراد من هذه الجماعات ليس عن إهمال منه، ولكن أهل العلم يعرفون أن العلماء في تلك الحقبة يبالون بمثل هذا حينما يُملون أو يؤلفون، ولا سيما لو استحضرنا في الأذهان أن الرجل كان كفيف البصر، فهو لا ينقل علماً من كتاب، ولا يسوق رأياً من صحيفة، بل تتابع معارفه وثقافته من حافظته التي استوعبت ووعت صنوفاً متباينة من المعرفة، فجاء نقده في اللغة والأدب معيناً لا ينضب، ومورداً لا يروى منه قاصده، وغذاءً دائم النفع لكل من يطالعه.

(١٢٦) ينظر: عبث الوليد (١٦٣، ١٦٤).

(١٢٧) ينظر: عبث الوليد (٢٤٣، ٢٤٤).

خاتمة:

من أبرز الملامح التي يلقاها من يطالع مصادر المعري في تناوله لشعر القدماء معايشته للغة النص بطريقة شمولية، وهذا الأمر مما قد اشتهر به المعري، وتناوله بالدراسة غير واحد من الباحثين المحدثين، كما أنه اهتم كثيراً بالجانب اللغوي الذي بدت ملامحه من خلال هذه الدراسة في مصادره التي استقى منها علومه، فجاء نقده اللغوي حاوياً للكثير من الفوائد، والعديد من النتائج التي لم يُسبق إليها، وأثبت المعري من خلال هذه المصادر أنه صاحب قدم راسخة في اللغة والنحو والصرف، واعٍ ومستوعب لما قاله العلماء، بل له رأيه الخاص الذي قد يختلف به مع كبرائهم.

أن لدى المعري دراية واسعة بمذهب سيبويه، وبمذاهب النحويين عامة، وله شخصيته البارزة في محاوراته لمذاهبهم في المسائل التي عرض لها في أثناء تناوله لشعر البحتري، وقد بدت ملامح هذه الشخصية كثيرا من خلال تلك المصادر المتنوعة بين النحوية، والصرفية، واللغوية، والنقدية، والأدبية، والشعرية، والتاريخية، وغيرها مما أوردها المعري في كتابه.

أن المعري في كتابه "عبث الوليد" ومن خلال مصادره التي تنوعت في تناوله هذا قد كشف لنا عن شخصية نحوية ولغوية عبقرية، ذات أثر في الدرس النحوي واللغوي، وذلك في أثناء تناوله للمسائل بدقة، وفهمه العميق لآراء العلماء، وقراءته الدقيقة للأدلة والبراهين، ودرايته الواسعة بلغة العرب وطرائقها في الكلام، كل ذلك قد لاح من خلال هذا الزخم الهائل في المصادر التي عرض لها المعري في شرحه، الأمر الذي يؤكد على عبقرية المعري وسعة اطلاعه، وبُعد نظره في اللغة وفنونها.

مراجع البحث:

- ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمّد الطناحي وطاهر أحمد الزواوي، نشر أنصار السنة

المحمدية، لاهور، باكستان. وطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السّلام هارون وآخرين، القاهرة، من ١٩٦٤م إلى ١٩٧٥م.
- الألوسي، أبو الثناء، محمود بن عبد الله، (ت: ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٩٩٤م .
- ابن الأنباري، أبو بكر كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، الناشر مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠م.
- الأنصاري، ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت:٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع) ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية- بيروت، بلا سنة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (القاهرة: نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، في الجمهورية العربية المتحدة)، ١٣٨٦هـ.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن حمادي بن أحمد بن جعفر، غريب الحديث، تحقيق : د.عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٣ هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، د.ت.
- ابن حمزة الحسيني، إبراهيم بن محمد كمال الدين الشهير بابن حمزه الحسيني، الحنفي الدمشقي (ت: ١١٢٠هـ)، البيان والتعريف بأسباب ورود الحديث الشريف، مطبعة البهاء، حلب الشهباء، سنة ١٣٢٩هـ ؛ ١٩١١م.
- الحمصي، محمد طاهر، مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها، طبعة دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م.
- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط ، تحقيق: عادل عبد الموجود، محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٤١٣هـ).
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. نشره: ج- برجشتراسر. المطبعة الرحمانية – مصر ، ١٩٣٤م .
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر (ت: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، نشر وتحقيق: محمد حامد الفقي، الثانية، (القاهرة: طبعة مكتبة الخانجي)، ١٩٣١م.
- ابن خلدون، أبو زيد، عبدالرحمن بن محمد (٨٠٨ هـ)، تاريخ ابن خلدون المسمى (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي (الشأن الاكبر)- -دار الفكر- بيروت-ط٢/ ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٦٦٦ هـ)، التيسير في القراءات السبع، عنى بتصحيحه: أوتوبرتزل، مكتبة المثنى، بغداد، نسخة مصورة عن طبعة الدولة، استانبول ١٩٣٠م.
- الدينوريّ، أبو محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار التراث العربي)، ١٩٧٧م.
- الزّبيديّ، محمد بن محمد المرتضى (ت: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، بتحقيق جماعة من المحقّقين في تواريخ مختلفة، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت) د.ت.

- الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ومعه كتاب الإنصاف في ما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام: ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري المالكي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت) .
- ـــــــ، الفائق في غريب الحديث، تحقيق : علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٢
- ابن سلام، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، غريب الحديث، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- السّمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت: ٧٦٥هـ)، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، الأولى، (دمشق: دار القلم)، ١٤٠٦هـ.
- السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد ابن منصور التميمي (ت ٥٦٢هـ) . الأنساب ؛ تحقيق عبدالله عمر البارودي .- بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (المتوفى: ٣١٠هـ)، تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت: ٣٢٨هـ)، العقد الفريد، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ١٩٨٣م.
- العجلوني، الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢ هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥م.

- ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام (ت: ٥٤١هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالي فاروق، وآخرين، (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي)، ١٩٧٧م.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد، عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، تحقيق : د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، راجعه وضبّطه وعلّق عليه: د محمد إبراهيم الحفناوي، خرّج أحاديثه: د محمد حامد عثمان، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الحديث)، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م .
- القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة إحياء الكتب العربية، القاهرة، (١٩٧٥م).
- القفطي، أبو الحسن، علي بن يوسف ابن إبراهيم الشيباني (٦٤٦هـ)، أنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ، ١٩٥٠م.
- المعري، أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، رسالة ابن القارح، ابن القارح، تحقيق د .عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
- ـــــ، عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد، تحقيق: ناديا علي الدولة، د. ت.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (ت: ٧١١هـ،١٣١١م)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي)، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحق بن محمد بن إسحق النديم، (ت: حوالي ٤٣٨هـ)، الفهرست، تحقيق رضا تجدد. الطبعة الثالثة، (بيروت، لبنان: دار المسيرة)، ١٩٨٨م.
- ياقوت الحموي الرومي (ت ٦٢٦هـ) . معجم الأدباء : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب؛ تحقيق إحسان عباس .- بيروت: دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣م .